الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA

كرنفال شارع الأكل

يدعم الاقتصاد الوطني و«سورية الرقمية»

منذ انطلاق فعاليات كرنفال شارع الأكل في الـ١١ من حزيران على أرض مدينة المعارض القديمة بدمشق، لا يزال يلاقي إقبالاً واسعاً وأصداءً إيجابية، فهو الذي يقدم التسلية لزوّاره كونهم يعتبرونه مكاناً لطيفاً لقضاء أوقات جميلة مع العائلة أو الأصدقاء في الفترة الصيفية وتجريب أحدث الألعاب بالتزامن مع تذوّق أشهى المأكولات والوجبات والعصائر والحلويات التي تقدمها المطاعم المشاركة، بالإضافة إلى الهدايا المميزة من الشركات الراعية للكرنفال.

وفي الوقت الذي يهدف فيه كرنفال شارع الأكل إلى التعريف بالمطاعم والمأكولات الجديدة لأصناف وأطباق سورية وعالمية، فهو يسعى أيضاً إلى دعم الاقتصاد الوطني، فالكثير من المشاركين الهواة من روّاد الأعمال يجدون في هذا الكرنفال فرصة ذهبية لبدء مشروعاتهم الخاصة بالتعاون مع غيرهم من المطاعم المحترفة الموجودة، ما يجعل من الكرنفال بيئة مناسبة لتأمين آلاف ومئات فرص العمل في مختلف النواحي.

هذا ما أكدته الشركات الراعية «شركة سيريتل وبنك البركة» والمنظمة «شركة BeeOrder وسوشلها»، حيث إن أهمية رعاية هذا النوع من الفعاليات ينبع من كونه يدعم الاقتصاد المحلي ومنتجاته، ويكرس الالتزام الوطني نحو «سورية الرقمية» فما يزيد على ٦٠ جهة مشاركة في الكرنفال تعتمد الدفع بطريقة إلكترونية، إضافة إلى أن الكرنفال يدعم قربهم من الشارع السوري.

الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف سوق الأسهم

أثارت مخاوف طفرة الذكاء الاصطناعي التي تتحرك بوتيرة سريعة من إيجاد فقاعة في سوق الأسهم، وسط أنظار المستثمرين التي تتجه إلى إنفيديا التي قفزت بقوة خلال الأيام الماضية.

وأوقف انتعاش أسهم شركة إنفيديا، انزلاقها الذي استمر ٣ أيام والذي فاجأ عديد من المستثمرين ومحا أكثر من ٤٠٠ مليار دولار من قيمتها السوقية.

في أوائل الأسبوع الماضي، تفوقت الشركة على شركة ميكروسوفت باعتبارها الأكثر قيمة في وول ستريت، ثم انخفض بنسبة ١٣ بالمئة على مدار ٣ أيام، وهو أسوأ امتداد له منذ ٢٠٢٢. نظرا لأن حجم شركة إنفيديا أصبح ضخماً جداً، فإن تحركات أسهمها تحمل وزناً إضافياً على مؤشر S&P 500 والمؤشرات الأخرى.

أي سهم يرتفع بنفس القدر الذي ارتفعت به إنفيديا– مرتفعاً بأكثر من ١٠٠٠ بالمئة منذ خريف ٢٠٢٢ – يكون عرضة لبيع بعض المستثمرين للأسهم من أجل جني بعض الأرباح. أن هذه الجولة السابقة تجعل الانخفاض بنسبة ١٣ بالمئة على مدار ٣ أيام يبدو وكأنه تافه نسبياً.

و ارتفعت أسهم إنفيديا بنسبة ٦،٨ بالمئة، لتصل قيمتها السوقية إلى ٣،١٠ تريليونات دولار، خلف مايكروسوفت عند ٣،٣٥ تريليونات دولار وأبل عند ٣،٢١ تريليونات دولار.

وكالات

نجاحات في صناعة السيارات الصينية

يتوقع أن تستمر شركات صناعة السيارات الصينية في التوسع خارج موطنها سريعاً لتصل إلى ٣٣ بالمئة من حصة سوق السيارات العالمية بحلول ٢٠٣٠، وفقاً لتقرير جديد صدر عن شركة الاستشارات الشهيرة أليكس بارتنرز.

ويأتي معظم النمو من حصة السوق المتوقعة البالغة ٢١ بالمئة هذا العام، من خارج الصين، ومن المتوقع أن تنمو المبيعات خارج الصين من ٣ ملايين هذا العام إلى ٩ ملايين بحلول ٢٠٣٠، ما يمثل نمواً من ٣ بالمئة إلى ١٣ بالمئة من حصة السوق بحلول نهاية هذا العقد.

ويمثل التوسع السريع لشركات صناعة السيارات الصينية مصدر قلق متزايد لشركات صناعة السيارات العريقة والسياسيين على مستوى العالم.

ويخشى كثيرون من أن تغمر المركبات الصينية الصنع والأقل تكلفة الأسواق، ما يؤدي إلى تقويض النماذج المنتجة محلياً وخاصة السيارات الكهربائية بالكامل.

قالت «أليكس بارتنرز» إنها تتوقع أن تنمو العلامات التجارية الصينية في جميع الأسواق في العالم. مع ذلك، أضافت الشركة أنها تتوقع توسعاً أصغر بكثير في اليابان وأميركا الشمالية، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث معايير سلامة المركبات أكثر صرامة وأعلنت تعرفة جمركية بنسبة ١٠٠ بالمئة على السيارات الكهربائية الصينية المستوردة.

وقال مارك ويكفيلد، القائد العالمي المشارك لأعمال السيارات والصناعة في «أليكس بارتنرز»، في بيان: «إن الصين هي المبتكر الجديد للصناعة، فهي قادرة على إنشاء مركبات لا غنى عنها ويكون تسويقها أسرع، وأسعارها أرخص، ومتقدمة في التكنولوجيا والتصميم، وأكثر كفاءة في البناء».

في أميركا الشمالية، من المتوقع أن تحقق شركات صناعة السيارات الصينية حصة سوقية تبلغ ٣ بالمئة فقط، معظمها في المكسيك، حيث من المتوقع أن تكون واحدة من كل خمس سيارات من علامة تجارية صينية بحلول ٢٠٣٠.

ومن المتوقع أيضاً أن تنمو الحصة السوقية للعلامات التجارية الصينية في الصين من ٥٩ بالمئة إلى ٧٢ بالمئة، وفق «أليكس بارتنرز».

وكالات

بوح الاقتصاد

هيكلة الاقتصاد.. أم زيادة الرواتب..؟!

■ هني الحمدان

■ أي حديث حول زيادة الرواتب والأجور يطرب الأغلبية بلا شك، لما قد ينعكس على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية حسب اعتقادهم.. ولكن أي زيادة يجب أن تقابلها كتلة مالية متوافرة لتغطية نسبة الزيادة.. وبحال صعوبة تأمينها فيبقى أي حديث ضمان الوعود وتدوير الأماني!

من فينة لأخرى تنشر أخبار « فيس» وربما تكون إشاعات مغرضة عن قرب صدور قرارات برفع الرواتب، أو خلافه من الإشاعات التي تهدف إلى رفع سقف التوقعات ومن ثم الإحباط وخلق صورة تشاؤمية لأفراد المجتمع في حال عدم تحقق تلك التوقعات المغلوطة..!

وتأتي مثل هذه الإشاعات من بعض من يدعون أنهم أصحاب قلم وفكر وتخصص، للأسف الشديد، بغية كسب الشعبية والجماهيرية على حساب أرقام الواقع.

فمن ينظر لواقع الأجور والرواتب في ميزانية الحكومة المالية يدرك الصعوبة البالغة في رفع الأجور في ظل أوضاع اقتصادية صعبة كهذه، حيث تأثيرات طالت العملية الإنتاجية وتباطؤ تالٍ بكل مؤشرات النمو وسواها.. واليوم تشكل كتلة الرواتب والأجور ربع الموازنة العامة للدولة.

وقياساً للإيرادات الكلية المتحققة، فإن فاتورة أي زيادات في الأجور خلال هذه الفترة، ستشكل عبئاً ضخماً على موازنة الدولة، سيصعب إيجاد حلول لها إلا بتكاليف عالية على الدولة والأفراد كالاقتراض مثلاً أو فرض ضرائب ورسوم عالية مع رفع أسعار الكهرباء والماء والوقود وإلغاء الدعم الذي سارت به الحكومة كخيار يقلل الهدر ويحقق الوفر...!

الطرح ليس ضد أي زيادة، بل تبيان واقع الحال، حتى رأي وزير المالية كان واضحاً، لم ينف ولا يؤكد أن هناك أي زيادة على الأجور حالياً، وترك ذلك لمدى تحقق أي وفر وفوائض اقتصادية تسد متطلبات أي زيادة..!

أمام حجم التحديات وثقلها، رفع الأجور ليس حلاً أو فكرة مستساغة وغير قابلة للتصديق في الفترة الحالية.. لها ارتباطات وحسابات، وإن لم تكن العوائد الناتجة إنتاجياً ونمواً جيداً، فستفاقم الوضع وستبقى الأزمات الحالية كالتضخم والغلاء مسيطرة..

بالعرف الاقتصادي هناك من يفضل أولاً إحلال البدائل لرفع الأجور، وهذا خيار يقلص من شدة حالات كالتضخم والغلاء وغيرها.. ومن تلك البدائل تشجيع القطاع الخاص على توظيف المزيد من الأيدي العاملة وتوسيع مروحته الإنتاجية، وجعل بيئة العمل فيه بديلاً مفضلاً للمواطن عن طريق تحسينها من ناحية السياسات والإجراءات التي تمكن الموظف معرفة خط تدرجه الوظيفي كما هو الحال في الحكومة مع ما يشمل ذلك من علاوات ومكافآت سنوية. ويضاف إلى هذا الحل تشجيع المبادرات الفردية بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمواطنين وتذليل كل صعاب المشروعات الصغيرة، وتنظيم أسواق التجزئة والخدمات لتجعلها تتلاءم مع بيئة المجتمع.

إن تحسين سوق العمل أول الخيارات لرفع الدخول للمواطنين، يليها تحسين سوق الإسكان مثلاً، الذي ينبغي أن يعطى الاهتمام الكافي، فحصول المواطن على مسكن مريح وبأقل التكاليف الممكنة قد يرفع عن كاهله نحو 50 بالمئة من دخله.

وأيضاً الإنفاق على قطاعات البنى التحتية كلها، وتحسين بيئات العمل في القطاعين، ودعم أكبر للمصدر والمستورد والصناعي لتوفير السلع والمواد، ودعم كل العمليات الإنتاجية والتصنيعية لتوفير منتجات وفوائض متاحة للتصدير من أجل توليد العملات الصعبة، كلها قد تكون بدائل أفضل بالإطار الكلي من زيادة الرواتب، هو طرح يحقق النفع للأجيال القادمة، ولا يطرب آذان الذين ينحون نحو زيادات على الأجور من دون دراسة أثر الزيادات في قوة أو تراجع المسببات للأزمات الحاصلة..!

الدعم الحقيقي الموجه ليس فقط للمستحق من المواطنين، بل الدعم الرسمي تجاه اقتصاد تنموي هادف هو من يقلل فاتورة معالجة الأزمات الحالية ويفتح مجالاً للحظ زيادات متواترة أيضاً.